

نداء دولي لحماية الصحفيين من التعصب الديني

وأشارت المنظمة إلى ضحايا عقوبة التجديف في إيران ولغقت إلى سهيل عربي المصور والصحافي السجين في إيران منذ 5 يناير عام 2014. وتم نقل عربي بعد اعتقاله إلى زنزانة انفرادية لمدة شهرين لممارسة الضغوط عليه حتى يضطر إلى الاعتراف “بتدشين شبكة للتجديف وإهانة مسؤولي النظام”، على الإنترنت. كما تم احتجاز، فرنجيس مظلوم والدة سهيل عربي في زنزانة انفرادية تابعة لسجن إيفين سيء السمعة تحت إشراف وزارة الاستخبارات الإيرانية. وقالت مراسلون بلا حدود إنه يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجريم “التجديف” تماشيا مع توصيات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وخطة عمل الرباط، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 18/16 الصادر في مارس 2011، بأن هذه القضايا يجب أن تدرج في قرارات الأمم المتحدة المقبلة بشأن حماية الصحفيين. وأضافت أنه ينبغي التركيز بشكل خاص على هذه القضايا في استراتيجية وخطة العمل بشأن خطاب الكراهية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في يونيو 2019.

التحقق من الأخبار الزائفة شرط لاستمرار غرف الأخبار

الرئيسية في العالم، وأضحى من الصعب اكتشاف كل ما يجري نشره في تطبيقات المراسلة من أجل معرفة عدد الأشخاص الذين وصلتهم معلومات خاطئة، وكشف مصدرها. وشارك سيلفرمان في المؤتمر العالمي للصحافة الاستقصائية الذي أقيم في هامبورغ في أواخر سبتمبر 2019، حيث قدم بعض النصائح حول التحقق في شبكات المعلومات المضللة، وتحدث عن التحديات التي سيواجهها الصحفيون، إضافة إلى مخاوفه بشأن المستقبل. وأوضح أنّ غرف الأخبار لا تملك الكثير من المال من أجل الاستعانة بتقنيات تكشف الأخبار المزيفة. وعلق سيلفرمان على بحث أعدّه شان روزنبرغ حول نهاية الديمقراطية بسبب الأخبار الوهمية ووسائل الإعلام الاجتماعية، قائلا إنه ليس متشائما، وأضاف “أعتقد أننا نواجه واحداً من أكبر اختبارات الديمقراطية، وأشعر أنني كنت ساذجا عندما أذكر الربع العربي حينما كنت أعتقد أنّ وسائل التواصل الاجتماعي ستكون أداة للحصول على الديمقراطية”، وأكد أنّه “يجب التعامل مع هذه الوسائل بحذيرة، وقد بدأت الحكومات ومعها الناشطون والإعلاميون لتدارك هذا الأمر”. وأشار بيغوت أيضا إلى هذه النقطة، بالقول إن “مستخدمي الإنترنت هم بشكل ما ضحايا لشبكات التواصل الاجتماعي، على اعتبار أن المعلومات التي تصل إليهم تتقاطع مع أنواقهم وطريقة تفكيرهم أو مع وسائل الإعلام التي دأبوا على متابعتها”. وحذر بيغوت وهو مؤلف كتاب “التحقق من الأخبار في مواجهة الأخبار الزائفة” الذي صدر في سبتمبر 2019، من كون المشتركين في شبكات التواصل الاجتماعي باتوا، نتيجة لذلك، يتغلقون على طرق محددة للوصول إلى الأخبار تحول بينهم وبين الحصول على معلومات جديدة أو ناقضة. وخلص بيغوت، وهو عضو فريق البحث في الممارسات وموارد المعلومات والوساطات، إلى القول إنه يتعين القيام بعمل صحفي لانتقاء الأخبار وترتيب أولوياتها، ولا يسمح لمحرك البحث بـسيليكون فالي بالولايات المتحدة بأن يعيد ترتيب أولويات “ما اعتدت أن تحب وما اعتدت أن تفكر فيه”.

المعتقد من جهة، وحرية الرأي والتعبير من جهة أخرى، في خطة عمل الرباط وفي عمل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ودعوا إلى إدراج القضايا المتعلقة بالتعصب الديني في المبادرات الإرشادية والإجراءات الدولية لحماية الصحفيين.

مئات الصحفيين والمراسلين والمواطنين الإيرانيين عوقبوا بتهمة «إهانة المقدسات المذهبية وإهانة الأئمة»

وبناءً على الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الإنسانية العالمية الغت فقط 8 دول منذ عام 2015 جريمة “التجديف” من قوانينها الداخلية وما زالت 68 دولة في العالم تعتبر “التجديف” جريمة. وفي قوانين بعض هذه الدول يتم تطبيق العقوبة الجسدية والسجن على الشخص ولكن في الصومال وموريتانيا وبنرواي وباكستان وإيران وأفغانستان فإن عقوبة التجديف هي القتل.

وبوجه النداء المشترك في مؤتمر صحفي في باريس كل من كريستوف ديوار، الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، وأحمد شهيد، المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، وديفيد كاي المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والرأي، الذي انضم إلى المؤتمر عبر الفيديو من كاليفورنيا، عشية الذكرى الخامسة للهجوم الذي استهدف مقر مجلة شارلي إبدو الفرنسية بباريس.

وأدان كل من ديوار وشهيد وكاي التعصب الديني وخطاب الكراهية عموما، المسؤولين عن الانتهاكات المؤسسية لحقوق الصحفيين والتهديدات الجسدية ضدّهم. وشددوا على الصلة الوثيقة بين حرية الدين أو

تفكيك منصات البشير الإعلامية يؤسس لمنظومة جديدة

الأذرع التركية جاهزة لاحتضان قنوات الإخوان



تغيرات واسعة مرتقبة في المشهد الإعلامي السوداني

ملفات العاملين بالوحدات والأقسام الإدارية بالتلفزيون وحصرها وترتيبها وتصنيفها وإخضاعها للمراجعة.

وأصدر وكيل أول وزارة الثقافة والإعلام الرشيد سعيد يعقوب قراراً بتشكيل لجنة تفعيل قانون “تفكيك نظام الإنقاذ” وإزالة التمكين بوزارة الإعلام، ومهمتها رفع توصياتها للجهة المختصة بإنهاء خدمة كل شخص في الوزارة والوحدات التابعة لها حصل على الوظيفة بسبب استخدام النفوذ أو أي شخص آخر ترى اللجنة أن الوظيفة العامة أو الخاصة التي يشغلها أثّنت لأغراض التمكين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويعد هذا القرار بمثابة ثورة على الأوضاع الراكدة في الإعلام الحكومي، وبدا واضحا أن القرارات التي اتخذها وزير الإعلام فيصل محمد صالح، على مستوى التلفزيون وطالبت استخدام البرامج وعددا من الإدارات الكبرى لم تكن كافية للتخلص من إرث الإخوان الثقيل في الإعلام.

وانتهت وزارة الإعلام، الاثنين، تكليف مدير التلفزيون إبراهيم البرعي، وعينت وكيل أول وزارة الإعلام الرشيد سعيد مديرا بشكل مؤقت لإدارة التلفزيون الحكومي لفترة شهر، ما يبرهن على أن هناك صعوبات في تعامل القيادات العليا مع الخلايا النائمة، وفي الوقت ذاته الإقدام على تحركات تجري بشكل أسرع في نوايب السلطة الانتقالية لربح معركة الإعلام في وقت مبكر والتفرغ للأزمات الصعبة التي يعاني منها المواطنون.

وأكدت الصحافية السودانية رابعة أبوحنة أن ثمة تأييدا واسعا لتحركات السلطة في حقل الإعلام، غير أن القلق يكمن في مستقبل العاملين في هذا المجال، وأن تركيز المجتمع المدني في الوقت الحالي ينصبّ على دعم حقوق هؤلاء واستمرارية من ثبتت عدم تعامله مع النظام البائد أو تطويع هؤلاء الصحفيين لصالح السياسيات الإعلامية الجديدة.

وأوضحت لـ”العرب” أن الحكومة عليها استغلال شعبية بعض قنوات الإخوان من خلال تغيير سياساتها التحريرية وعدم غلقها بشكل عام، وسرعة إنشاء قنوات وصحف جديدة تسير على خط الثورة، ما يؤدي لتقلص ارتباط المشاهدين بالإعلام الخارجي الداعم لمؤيدي البشير.

وتوقع العديد من الإعلاميين أن تشهد الفترة المقبلة صدور قرارات مماثلة بشأن الصحف والقنوات التي ما زالت تدعم الإخوان في السودان، على أن يلحق بها الإعلان عن استراتيجية وطنية تسمح بحرية أكبر للصحافيين والإعلاميين وتغير من ثقافة الأجهزة الأمنية التي ما زالت مسيطرة على فئة كبيرة من العاملين في الحقل الإعلامي.

تشهد الساحة الإعلامية السودانية جملة من التغيرات تستهدف تفكيك بنية نظام الرئيس عمر حسن البشير البائد، بعد أن أضحت سيطرة أذرع جماعة الإخوان على عدد من وسائل الإعلام تمثل شوكة في ظهر الإصلاحات التي تجري في قطاعات ثقافية وإعلامية، وتعرقل عمل الحكومة الانتقالية.

وأعلنت لجنة تفكيك نظام البشير السودانية صيغتين عن الصدور ومنعت محطتين تلفزيونيتين من البث باعتبار أن هذه المؤسسات كانت تتلقّى تمويلا من نظام الرئيس السابق عمر البشير الذي أطيح به في إبريل من العام الماضي.

وقال الإعلامي السوداني محمد شمس الدين إن قرارات تفكيك المنظومة الإعلامية كانت منتظرة منذ فترة، وصدورها حاليا مسألة مهمة، بسبب الدعم المستمر الذي تقدمه لعناصر النظام البائد،ولقي القرار ارتياحا كبيرا في الأوساط الشعبية التي تبحث عن

تحدث بلسان الثورة في الإعلام.

وأضاف شمس الدين في تصريح لـ”العرب”، أن هذه القنوات تخابر بالأساس المنتهين إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا، وليس لديها نسبة مشاهدة كبيرة بين المواطنين المناوئين للمنظّمات الإسلامية، ما انعكس على خطابها أخيرا، حيث حاولت زرع الفتنة بين المواطنين من خلال الترويج لكل ما من شأنه زعزعة ثقتهم في الحكومة.

تركيا منحت شبكة طيبة الفضائية المملوكة للإخواني عبدالحى يوسف، حق البث مرة أخرى من إسطنبول

وتخضع القنوات الحكومية، وعلى رأسها التلفزيون السوداني، وقنوات الولايات المختلفة لسيطرة السلطة الانتقالية حاليا، فيما يسيطر رجال أعمال تابعون لتنظيم الإخوان وقيادات أمنية على عدة فضائيات خاصة، في وقت يهيمن فيه بعض رجال الأعمال غير المحسوبين بصورة مباشرة على نظام البشير على قنوات أخرى، لكنهم أيضا يجري تصنيفهم كاتبعين للنظام السابق، لأن تلك القنوات لم تكن لتسرى النور من دون موافقة الأجهزة القيادية التابعة لحزب المؤتمر الوطني.

ويواجه الإعلام السوداني أزمة أخرى ترتبط بأيديولوجيات ومواقف العاملين في المجال الإعلامي لأن الولاء لتنظيم الإخوان كان بمثابة صك الدخول للعمل في الصحف والقنوات الحكومية والخاصة، ولعل ذلك ما تنبهت إليه وزارة الإعلام، وشكلت لجنة لحفظ

الخرطوم - حظرت الحكومة السودانية صيغتين عن الصدور ومنعت محطتين تلفزيونيتين من البث باعتبار أن هذه المؤسسات كانت تتلقّى تمويلا من نظام الرئيس السابق عمر البشير الذي أطيح به في إبريل من العام الماضي.

وأعلنت لجنة تفكيك نظام البشير وإزالة التمكين، الحزج على أصول وحسابات قناة الشروق الفضائية، وشركة الأندلس التي تبث منها شبكة طيبة، وشركة الراي العام التي تصدر عنها صحيفة الراي العام وصحيفة

وتؤول أموال تلك المؤسسات إلى وزارة المالية، وتحفظت قوات الشرطة على مقر الصيغتين الشروق وطيبة.

وجاءت الإجراءات بعد أيام من قيام فيصل محمد صالح، وزير الإعلام والثقافة، بإصدار قرار وقف بث قنوات طيبة الفضائية لعدم حصولها على تصاريح قانونية من السلطات الرسمية. وتعرضت لجنة التفكيك لمعارضة حزب “المؤتمر الشعبي” الذي أسسه الراحل حسن الترابي، الأربعاء، مشيها قرار المصادرة بتأميم الصحافة في عهد الرئيس الأسبق جعفر النمري.

ويتوقع العديد من الإعلاميين أن تلعب تركيا نفس الدور في السودان كما فعلت بدعم إعلام تنظيم الإخوان في مصر، حيث سارعت بإنشاء محطات فضائية في أنقرة ضمت الصحفيين المنتهين للتخليط.

وترددت معلومات في السودان عن أن تركيا منحت شبكة طيبة الفضائية، المملوكة للإخواني عبدالحى يوسف، حق البث مرة أخرى من إسطنبول. ويرى بعض الخبراء أن هذه التطورات ستغير موازين القوى المسيطرة على الإعلام، لأن شركة الأندلس ومجموعة قنوات طيبة تعد الأكثر حضورا، ويصل عددها إلى 10 قنوات، بعضها يبث باللغات الأفريقية المحلية، وعملت دوما على الترويج لنظام البشير في الداخل والخارج، إلى جانب أن صحيفة السوداني المملوكة لرجل الأعمال والقيادي في حزب البشير، جمال الوالي، من أبرز الصحف التي تعادي النظام الجديد.

وفي عهد البشير أنشأ جهاز الأمن الوطني والمخابرات العديد من المؤسسات الإعلامية، وجرى توظيف المثات من الموالين والمحسوبين على الحركة الإسلامية في السودان في القنوات والصحف، ما حوّلها إلى منصات ترويجية للبشير، وفق سياسية